



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

معضلة عرض المياه في العراق وإشكالية إدارة الطلب

سلام جبّار شهاب



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

معضلة عرض المياه في العراق وإشكالية إدارة الطلب

سلام جبار شهاب *

الملخص التنفيذي:

- ستؤدي التعقيدات الهائلة التي تحيط بقطاع المياه إلى تراجع كبير، وأزمة كبرى في قطاع المياه، وقد يجد العراق نفسه في المستقبل القريب من دون أنهر.
- قد لا تستطيع الخطط الحكومية ومنها خطط الوزارات مقاومة الوصول إلى الهاوية في أزمة المياه؛ بفعل اللامبالاة في إدارة هذه القطاع، فالاستجابة الحكومية لأزمة المياه متواضعة بسبب ضعفها ومحدودية الخيارات المتاحة.
- لن تحتاج الحكومة العراقية فقط إلى التوصل إلى اتفاق مع جيرانها الأقوياء حول حقوق المياه، ولكن إلى الالتزام بعملية طويلة من السياسات المحلية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك استخدام المياه وتسعيرها.
- إن التنمية في دول المنبع ليست كارثة خالصة لدول المصب، إذ ما زالت هناك فرصة للتعاون التي من الممكن أن تجعل الدول في حال أفضل، ويكون على إثر ذلك تقديم بعض المساومات السياسية مع تلك الدول.
- تُمثّل البدائل التي تدفع نحو تحسين سياسات الاستهلاك للمياه أولوية جوهرية لا بدّ من العمل عليها في الأيام المقبلة، أولها إيجاد نظام سعري للمياه، والتخلي عن المجانية وعدم الرسمية في استهلاك الماء.
- قد يبدو موضوع إنعاش السدود أو الخزانات المائية فكرةً غير محبّذة في الوقت الراهن، لأسباب منها: لن تعد الظروف التي أنشئت فيها هذه السدود نفسها موجودة حالياً.
- ستدفع خصخصة الرسوم وفرضها على المياه إلى إحياء الأراضي البعيدة عن الأنهر، وتقليل أسعار الأراضي القريبة من المجرى المائي.

* باحث.

المقدمة

يمثل قطاع المياه قضيةً مقلقةً في العراق، إذ تتفاعل معادلة العرض والطلب على المياه في العراق مع متغيرات عديدة، أبرزها أن العراق مع تمتُّعِهِ بنهرين كبيرين، إلا أنَّهما يتشكَّلان خارج الحدود، ويخضعان للاعتبارات أو التجاذبات الإقليمية والدولية، ومن تلك الأغراض تنموية اقتصادية بحثة بالدول «المتشاطئة» على الأحر، إذ تندرج قضايا المياه ضمن «الأجندة» الاقتصادية التنموية لتلك البلدان، فضلاً عن استغلالها لقضايا سياسية وإقليمية تمارس عن طريقها بعض الضغوط السياسية والأمنية وحتى الاجتماعية.

وتتفاعل تلك الأمور بالأوضاع الداخلية للطلب على المياه، منها تأثر الأحر في العراق التي تشكِّل بحدود (98%) من إجمالي الطلب المحلي بالأوضاع السكانية، والمناخية، فضلاً عن الزراعية، فالزيادة السكانية الكبيرة والاستهلاك الكبير على المستوى البشري، والهدر في المياه في الاستخدامات الزراعية باستخدام الطرائق البدائية في الري، فضلاً عن التغيرات المناخية الهائلة في المنطقة، وشحَّة الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، إذ تشكِّل عوامل متغيرة خطيرة تتطلَّب سياسات وإستراتيجيات تدفع باتجاه امتصاص صدمة تلك العناصر في السنوات المقبلة، فالملاحظ نفاذ المياه بسرعة، كما تنخفض جودة المياه، من دون اتخاذ إجراءات حكومية، إذ يمكن أن يكون لموارد المياه العذبة الداخلية في العراق أن تقل عن (16%) في عام 2035م، وتدخل البلاد في عتبة أو مستوى خطر، وهذا سيولِّد آثار ضارة على النمو، وخلق فرص العمل، ويمكن تجنُّب هذا الوضع المأساوي إذا تبنى العراق على الفور سياسات إدارة الطلب، منها إدخال سياسات الحوكمة، ونظام الحصص المائية، فضلاً عن خصخصة بعض جوانب هذا القطاع.

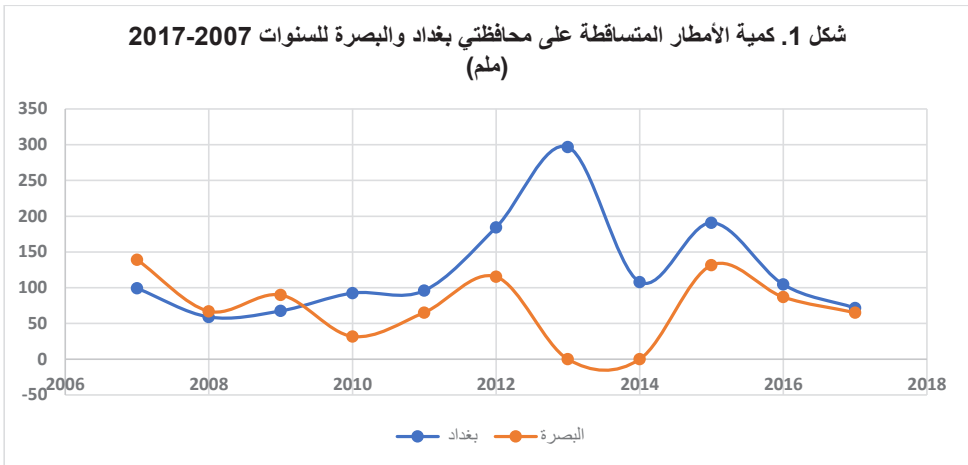
أولاً: لمحة عامة عن قطاع المياه في العراق

يستمدُّ العراق قدراته المائية من نهرَي دجلة والفرات، ومع تمثيل العراق من البلدان المنخفضة «وادي الرافدين» إلا أنَّ المياه الجوفية لا تشكِّل سوى (2%-1) من مجمل المياه في البلاد. طبيعة الأحر في البلاد هي من الأحر ذات الروافد الدولية، أي: تتشكَّل مصادرها خارج العراق ومن الدول المحاذية، وتحديدأً في (تركيا، وإيران، وسوريا)؛ ولذا فهي تخضع -لسنين- للاعتبارات الاقتصادية في تلك الدول، فضلاً عن الاعتبارات السياسية والاجتماعية.

من جانب آخر، فإنَّ تدفُّق مياه نهرَي دجلة والفرات عرضةً لتغيرات كبيرة في للمواقيت

الزمنية (فصول السنة) وهذه التغيرات تتركز من ناحية الحجم، أي: كميات المياه المشكّلة لمجرى الأنهر، فضلاً عن نوعية المياه، إذ إنّه عادة ما تنتعش المياه الرافدة إلى الأنهر في فصلي الشتاء والربيع، وتحديدًا في شهري آذار وشباط؛ بسبب ذوبان الثلوج في المناطق الجبلية في تركيا وكذلك في شمال العراق، وقد قاد هذا التفاوت في المياه الداخلة إلى الأنهر من حيث الحجم والنوع والتوقيت إلى اختلاف توقعات الإنتاجية الزراعية، وعدم القدرة في كثير من الأحيان إلى اللجوء لخيارات إنتاجية تفي بالاستهلاك المحلي، أو تعزّز من مساحات الأراضي المروية، ممّا جعل الهدر في المياه يمثل سمةً لعقود مضت.

يوفّر النهران (98%) من المياه السطحية للبلاد. ينبع كلا النهرين من تركيا، في حين يمرّ نهر الفرات عبر سوريا، وتتدفّق بعض الروافد عبر إيران. يعدّ العراق -سابقاً- دولةً غنيّةً بالمياه حتى وقت قريب، حينما بدأت تركيا في بناء السدود على النهرين، ممّا أدّى إلى انخفاض كبير في إمدادات المياه في العراق، وفي المقابل فإنّ تساقط الأمطار هو الآخر في تعيّر مستمرّ بالاتجاه نحو الانخفاض (شكل 1) إذ تتضاءل القدرة على خلق القدرات الزراعية اعتماداً على المردودات المائية للأمطار، فالمناطق التي كانت في السابق تشهد قدرة عالية على الزراعة الديمية أصبحت في تراجع مستمر، كما أنّ القدرات البيولوجية للأرض هي الأخرى في تراجع؛ نتيجة فقدان الأرض لعناصرها المعدنية بسبب التصحّر، وتراجع الأراضي الصالحة للزراعة.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، 2020.

ثانياً: الاستخدامات الزراعية

مساحة العراق الكلية (440) ألف كم²، وحوالي (27%) من مساحة العراق الكلية أي: بحدود (48) مليون دونم ملائمة للزراعة، في السنوات السابقة، والباقي إمّا جافّة كثيراً، وإمّا مليئة بالأملح، ومن ثمّ فهي غير صالحة للزراعة، ولكن (86%) من الأراضي الزراعية تستخدم لإنتاج الحبوب، في حين أن (9%) تُستخدم في إنتاج المحاصيل الأخرى كالفواكه والخضار، وينخفض الإنتاج الزراعي سنوياً، إذ قدر أنّ الإنتاج الزراعي قد انخفض بحدود (15%) خلال السنوات التي تلت 2003، ويرجع جزء من ذلك إلى المياه، إذ ما زال الطلب على المياه هو الأمر المهيمن، ففي عام 2000 على سبيل المثال استُخدم (79%) من الاستهلاك الكلي للمياه. كما نوعية التربة في العراق هي من النوع الذي يستهلك مياه كثيرة، ممّا يتطلب مبالاً لاستيعاب ملوحة التربة.

وتتمثّل إعادة بناء الزراعة هي إستراتيجية مهمة لإعادة الإعمار بعد الصراع في العراق، مثل معظم النزاعات. نزحت أعداد كبيرة من المدنيين في المناطق الريفية في العراق، وتعطلت سبل عيشهم الزراعية، والزراعة مناسبة تماماً لاستيعاب القوى العاملة من الشباب، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز سبل العيش كما أنّ هناك أدلّة متزايدة على أنّ التدخّلات ذات الصلة بالأمن الغذائي في الوقت المناسب أن تبني القدرة على الصمود في وجه النزاعات ليس فقط عن طريق مساعدة البلدان والأشخاص على التعامل مع النزاعات والتعافي منها، ولكن عن طريق المساهمة في منع النزاعات والتخفيف من حدّتها، مع تقديم الدعم، والتنمية المستدامة على نطاق أوسع.

تُعَدّ التنمية لقطاع الأغذية الزراعية عنصراً حاسماً في خلق اقتصادٍ أكثر تنوعاً، إذ تساهم الزراعة بحصّة كبيرة في اقتصاد العراق وهي (5%) من إجمالي الناتج المحلي، ومع التراجع في القطاع الزراعي إلاّ أنّه يبقى أكبر مصدر للتوظيف في البلاد فهو يستقطب (22%) من العمالة الكلية في البلاد، كما يعيش ما يقرب من ثلث السكان في المناطق الريفية ويعتمدون إلى حدّ كبير على الزراعة في دخلهم ومعيشتهم، ويعتمد صغار المزارعين اعتماداً كبيراً على مياه الري، علماً، يشكّل صغار المزارعين النسبة الأكبر في نظام الزراعة الخاصة، وهذه الأنشطة الأكثر قدرة على التشغيل، إلاّ أنّ المشكلة الكامنة في عدم القدرة على تأمين مياه مستدامة تعمل على تطوير الغلات الزراعية الخاصة بهم، كما أنّ نظام الري في العراق يساهم في تفاقم مشكلة التسمّم الملحي، وعادة ما تُزال الأملاح عن طريق غسل التربة بعمق متر واحد، وهذه العملية وفّق بعض الدراسات تُشير إلى حاجة أكثر من المياه الموجودة في العراق من أجل غسل التربة من الأملاح، وهذا أمر من الصعوبة تحقيقه،

إذ يؤدي استخدام طرائق الري بالغمر السطحي من دون أنظمة الصرف إلى التشبع بالمياه وزيادة تراكم الملح في التربة السطحية، ويواجه إنتاج الغذاء تحديات مع تملح الأراضي الزراعية في العراق.

تُعدُّ خسائر التبخر كبيرة في الوقت الحالي في العراق؛ بسبب ارتفاع درجة الحرارة، مع فقدان (9) مليار متر مكعب من المياه عن طريق التبخر من سدود العراق، وسيؤدي تغيير المناخ إلى زيادة الضغط على البنية التحتية، مع انخفاض توافر المياه وارتفاع درجة الحرارة؛ مما يؤدي إلى زيادة التبخر والطلب على الماء في المستقبل.

ثالثاً: التكاليف الاقتصادية لشحّة المياه

يمكن أن يؤدي انخفاض توافر المياه إلى خسائر كبيرة في قطاعات متعددة من الاقتصاد، وعلى مستويات عدّة منها الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وأيضاً على أسعار المحاصيل، وتظهر النمذجة الاقتصادية بإمكان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق أن ينخفض بنسبة تصل إلى (4%) أو (6.6) مليار دولار أمريكي مقارنة بمستويات عام 2016م، ويمكن أن ينخفض الطلب على العمالة غير الماهرة في الأنشطة الزراعية بنسبة (11.8%) وفي الأنشطة غير الزراعية بنسبة (5.4%) في ظل سيناريو انخفاض بنسبة (20%) من المياه المتوفرة حالياً، وانخفاض غلات المحاصيل بفعل تغيير المناخ. سيؤدي خفض الإنتاج إلى زيادة مؤشّر أسعار المستهلك للمحاصيل بنسبة (13.9%) كما سيزيد صافي الواردات من المواد الغذائية إلى أكثر من (960) مليون دولار أمريكي (WB, 2021).

وتتعرّض البنية التحتية المائية المتقدمة لضغوط تقديم خدمات المياه بعد ثلاثة عقود من الحرب، وأكثر من عقد من العقوبات، والتحديات الأمنية، وتمثّل حالة البنية التحتية الحالية تحدياً لكلٍ من قطاع المياه والقطاعات الأخرى المعتمدة على المياه، وتُشير التقديرات إلى أنّ إعادة تأهيل السدود والقناطر والمنظّمين ومحطات الضخ الرئيسية سيتطلّب أكثر من (11) مليار دولار أمريكي، وتحتاج هذه السدود والخزانات إلى صيانة وتشغيل جيّدين، لأنّها ضرورية للاحتفاظ بالمياه العذبة إيّان حقب التدفّق المرتفع التي تدخل العراق على طول نهر الفرات ودجلة لتلبية الاحتياجات المائية على مدار العام، كما تحتاج البنية التحتية للري والصرف إلى إعادة تأهيل وتشغيل أفضل. أدّت الحالة الحالية للبنية التحتية إلى الملوحة التي أثّرت على حوالي (60%) من الأراضي المزروعة.

رابعاً: الاستخدامات البشرية والنمو الديموغرافي

تقف أيضاً الزيادة السكانية وراء زيادة الطلب على المياه، والارتفاع ليس محصوراً فقط في تزايد عدد السكان، بل تقود هذه الزيادة إلى زيادة الحاجة للمياه المستخدمة، ووفق الدراسات فإنَّ معدل استخدام المياه للشخص الواحد هو بين (60-80) لتر في المناطق الريفية، ولكنها ترتفع في المناطق الحضرية إلى (400-800) لتر للفرد الواحد، وهي تمثِّل أعلى نسبة للاستهلاك في المياه حتى من الدول التي عندها وفرة في المياه مثل ألمانيا (معدل استهلاك الفرد في ألمانيا بحدود 198 لتر يومياً)، علماً، يعيش ثلثا سكَّان العراق في المناطق الحضرية، وتواجه هذه المدن نزوحاً إليها من الريف سنوياً بحدود (200-300) ألف شخص، ممَّا يرفع من نسبة الاستهلاك فيها إلى المزيد.

على إثر ذلك، أصبح توفير مياه الشرب المأمونة مصدر قلق، لا سيَّما في المحافظات الجنوبية، إذ أدَّى فشل الحكومة في معالجة ندرة المياه إلى حدوث اضطرابات مدنية في عام 2018م، وأدَّى إلى تسمُّم أكثر من (180) ألف شخص، وقد تفاقم هذا الانخفاض في إمدادات المياه بسبب الارتفاع الحاد في عدد السكان في العقود القليلة الماضية، ممَّا أدَّى بدوره إلى زيادة الطلب على المياه، بين عامي 1970 و2007. تضاعف عدد سكَّان العراق ثلاث مرَّات ليصل إلى (30) مليون نسمة، وتجاوزَ عدد سكان العراق (40) مليون نسمة بحلول نهاية عام 2020، ودعمت الحكومة العراقية أسعار المياه للمواطنين العراقيين، ممَّا أدَّى إلى زيادة الاستهلاك والهدر، فمن دون إصلاح نظام الأسعار في المياه، فإنَّه من شبه المؤكَّد أنَّ الاستهلاك المفرط ونقص العرض سيستمران، وستتسع الفجوة بين العرض والطلب.

إنَّ تدهور جودة المياه وتدبِّي توافرها في العراق لهما آثار سلبية على الشعب العراقي. أفادت منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة في عام 2019 بأنَّ عشرات الآلاف من العراقيين ينزحون داخل البلاد وخصوصاً في محافظات جنوب العراق ووسطه؛ بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، ويمكن أن تدفع التغيرات الديموغرافية إلى زيادة الضغوط الاجتماعية والاحتكاكات المجتمعية وحصول حالات من الاضطرابات الاجتماعية سواءً في المناطق الريفية أم الحضرية، فسكَّان الحضر غير مستعدين بالتضحية بالبنى التحتية، والإفراط فيها لصالح النازحين من الريف، وهو ما سيولِّد حالةً من الغضب مستقبلاً، فضلاً عن أنَّ تغيير اعتبارات التجمعات السكانية في ضوء شحَّة المياه ستدفع إلى مزيدٍ من الاضطرابات ربَّما في المناطق الريفية وبين العشائر القاطنة هناك، وخصوصاً في مناطق الجنوب العراقي، وتلك المناطق المروية بالأنهر، ويمكن أن ينسحب هذا الأمر على خلق

الخلافات المؤسسية بين الإدارات المحلية، ومثالنا هو الاختلاف بين مديري الأفضية والنواحي وحتى المحافظات.

يمثل المناخ واحدة من المتغيرات الأساسية المؤثرة في البلاد، فالعراق من أكثر البلدان تضرراً من تغير المناخ، إذ ارتفع متوسط درجة الحرارة السنوية بمقدار (2-1) درجة مئوية بين عامي 1970 و2004، مما أدى إلى تفاقم حالات الجفاف، إذ أصبح متوسط هطول الأمطار السنوي أقل قابلية للتنبؤ به منذ سبعينيات القرن الماضي، وانخفض بنسبة (10%) في العشرين عاماً الماضية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

يقدر العلماء أنه بحلول عام 2050 سينخفض هطول الأمطار بنسبة (25%) في العراق، مما سيزيد من حدة التصحر وندرة المياه، تسبب ارتفاع درجة الحرارة بزيادة التبخر، مما قلل من مستويات المياه المتاحة بصورة كبرى.

يعتمد العراق -في كثير من الحالات- على إدارة الفيضانات في المناطق الزراعية، وقد أقام سدود عديدة؛ لحماية المدن الكبيرة من الفيضانات، مما يجعل المياه أكثر عرضة للتبخر (البنك الدولي، 2021)، وتساهم التنمية الاقتصادية والنمو السكاني في زيادة كمية الملوثات المختلفة في المياه العذبة، إذ تنبع معظم ملوحة التربة التي لوحظت في وسط العراق وجنوبه من استخدام مياه الري التي تحتوي على نسبة عالية من الملح.

خامساً: المتغير الإقليمي وخطط التنمية

بدأت الحكومة التركية مشروع جنوب شرق الأناضول عن طريق بناء (22) سداً و(19) محطة طاقة هيدروليكية لتنمية المحافظات الجنوبية الشرقية وكانت غير مستعدة للتفاوض بشأن اتفاقية مع العراق وسوريا بشأن تحديد حصص المياه عموماً، وتتمتع تركيا بالقدرة على خفض تدفق المياه في اتجاه مجرى النهر في غضون مهلة قصيرة، على سبيل المثال رفعت تركيا في التسعينيات مستوى المياه في سد أتاتورك دون إخطار سوريا والعراق، في حين يجب أن تكون إمدادات المياه السنوية لتركيا أكثر من كافية لتغطية احتياجاتها المائية، فإن استخدام تركيا لمياه دجلة والفرات لتطوير الطاقة الكهرومائية والزراعة في جنوب شرقها يخاطر مخاطرة كبيرة بتقليل كمية المياه التي تندفق إلى سوريا والعراق.

كما أدت سياسة إيران المائية إلى تقليص إمدادات المياه في العراق، وتساهم الروافد التي تنشأ في إيران بنسبة (40%) من مياه شط العرب في العراق، وكان لبناء السدود تأثير مدقّر على تدفق المياه إلى المحافظات الشرقية من العراق، مع بناء (600) سد في إيران والمزيد مخطط لها، حوّلت مياه الأنهار مثل كارون والكرخة للبقاء داخل الأراضي الإيرانية ولم تعد تتدفق إلى العراق، لم تؤدّ عمليات التحويل إلى تقليل تدفق المياه إلى العراق فحسب، بل أدت إلى زيادة الملوحة أيضاً، ففي البصرة وحدها مثلاً أُذخِلَ (180) ألف شخص إلى المستشفى؛ بسبب مشاكل صحية تتعلق بجودة المياه في صيف 2018، وبالنظر إلى المستقبل، وفي ضوء المعطيات الحالية فإنّه من المتوقع أن يجفّ نهر دجلة والفرات تماماً داخل العراق بحلول عام 2040 بسبب سياسات المياه الخاصة بجيرانهما، ومع ضعف الدولة العراقية، التي لا تتمتع بنفوذ كبير للتفاوض مع إيران وتركيا بشأن إمدادات المياه (AGSIW, 2021)، يواجه قطاع المياه في العراق تحديات مائية قديمة وجديدة تتطلب استكمال الحوار مع البلدان «المتشاطئة» وسياسات جانب إمدادات المياه الحالية بسياسات إدارة الطلب على المياه، للحدّ من الطلب على المياه أو تقليله في المنطقة.

والسؤال هنا، هل سيؤدّي تحويل المياه من قبل دول المنبع للأغراض الزراعية أو توليد الطاقة إلى خلق منازعات؟ يُشير عدد من المراقبين إلى أنّ التنافس قد يخلق نزاعات مستقبلية، ولكن يقابل ذلك حجة وهي (F.Gunter, 2013) الأول: إنّ التنمية في دول المنبع ليست كارثة خالصة لدول المصب، إذ ما زالت هناك فرصة للتعاون التي من الممكن أن تجعل الدول في حال أفضل، ويكون على أثر ذلك تقديم بعض المساومات السياسية مع تلك الدول منها موضوع الأكراد مثلاً، الثانية: ضد مقولة إنّ الخلافات حول نهر الفرات ستقود إلى الصراعات، لأنّ استخدام المياه لا يجري بكفاءة عالية في بلدان مثل سوريا تحديداً، والتي تتعرّض إلى ظاهرة التصحّر حالها كحال العراق، ولا تمكّنها إمكاناتها الحالية من بناء السدود وخرن المياه.

لا بدّ للجهود أن تتركز حول تبادل المعلومات بصورة أفضل بين الدول «المتشاطئة»، وأن تكون هنالك لجان للنمو المشترك في قطاع الطاقة في هذه البلدان من أجل البحث عن الفرص البديلة للنمو في المواقع الجغرافية الأخرى.

سادساً: إدارة قطاع المياه

ستؤدي التعقيدات الهائلة التي تحيط بقطاع المياه إلى تراجع كبيرٍ وأزمة كبيرة في قطاع المياه، الخطط الحكومية ومنها خطط الوزارات قد لا تستطيع مقاومة الوصول إلى الهاوية في أزمة المياه بفعل اللامبالاة في إدارة هذه القطاع، فالاستجابة الحكومية لأزمة المياه متواضعة بسبب ضعفها ومحدودية الخيارات المتاحة. جذبت عديد من المشكلات المحلية انتباه الحكومة بعيداً عن تنفيذ الدراسة الإستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق (2035-2015) لمعالجة نقص المياه، إذ أسهمت الانقسامات السياسية وانعدام التنسيق بين الوزارات في تفاقم إشكالية موضوع المياه في العراق، فإلى جانب نظام الإدارة القائم على المحاصصة والاستفادة القصوى، وعدم التكامل المؤسسي لأسباب سياسية واختلاف الأولويات الحكومية، فإنه لا يتوقع مواجهة خطر مآلات تراجع المياه في العراق في المستقبل المنظور، يُزاد على ذلك محدودية المهارات والأدوات العاملة في القطاع الحكومي وقدرتها على استيعاب هذا الخطر ومواجهته.

وللعمل على مواجهة الاتجاهات السلبية الحالية، أو على الأقل تحسينها، لن تحتاج الحكومة العراقية فقط إلى التوصل إلى اتفاق مع جيرانها الأقوياء حول حقوق المياه، ولكن تحتاج إلى الالتزام بعملية طويلة من السياسات المحلية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسة، بما في ذلك استخدام المياه وتسعيرها، في ظل هذه الظروف، والتوقعات المتشائمة فإنه لا يمكن للعراق تجنّب هذا المسار المثير للقلق إلا عن طريق إصلاحات كبيرة لاستخدام المياه وتخصيصها داخل العراق وعن طريق التعاون مع البلدان «المتشاطئة».

فضلاً عن ندرة المياه، سيواجه العراق تحدياً في تدهور جودة المياه في أنهاره ومياهه الجوفية. تشمل الملوثات التي تدخل المياه العذبة من المصادر الزراعية والصناعية والمحلية إجمالي المواد الصلبة الذائبة التي تمثل نسبة ملحوظة المياه، وتتطلب ندرة المياه المتزايدة وآثار تغير المناخ إصلاحات كبيرة في قطاع المياه لاقتناص الفرص المتعلقة بالمياه وإدارة المخاطر المتعلقة بالمياه منها حالات الجفاف والفيضانات.

تمثل البدائل التي تدفع نحو تحسين سياسات الاستهلاك للمياه أولوية ضرورية لا بدّ من العمل عليها في الحقب المقبلة، أولها إيجاد نظام سعري للمياه، والتخلي عن المجانية وعدم الرسمية في استهلاك الماء، سيؤدي بناء نظام سعري للماء إلى الدفع باتجاه تحسين نوعية المياه ومنع التلوث

والإهمال، وكما أنه سيعمل على ترشيد الاستهلاك وتعميم العوائد والاستثمارات في قطاع المياه، تباع المياه الآن وتُشترى بصورة غير رسمية تحت أنواع مختلفة، ففي كل المناطق الحضرية ما يقارب من معظم العوائل تلجأ إلى استخدام المياه المعبأة للشرب، فضلاً عن اعتماد بعض المناطق في استهلاكها على شراء المياه من الصهاريج والذي يستخدم في الاستحمام والتنظيف ... وما إلى ذلك.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار نوعية المياه المشتراة وطرائق التخزين سواءً من البائع غير الرسمي أم عن طريق طريقة الخزن في المنازل فيحتمل هذا الأمر حالات حدوث تسمم جماعي أو انتشار بعض الأمراض الوبائية أو المعوية. ولكن إذا ما أخذنا الأمر بمنظور آخر، سيدفع تفعيل نظام الجباية إلى تحسين خدمات الماء والقدرة على المحاسبة والرقابة من قبل الأهالي.

من منظور آخر، ممكن أن يدفع نظام الجباية على المياه إلى تقليل أسعار الأراضي الزراعية الواقعة قرب الأنهر، وتحسين إنتاجية الغلة بفعل اندفاع الفلاحين نحو تحسين طرائق الري، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الري، والمحافظة على التربة من الملوحة أو الملوثات الأخرى.

كما يتطلب الأمر الدفع باتجاه استخدام الحوكمة والإدارة ذات الكفاءة، واستخدام تكنولوجيا الرصد والمتابعة في قضية توزيع المياه سواءً بين المزارعين، أم بين الأقضية والنواحي، صعوداً إلى إدارات المحافظات والأقاليم؛ لأنّ هذا الأمر أصبح يشكّل جزءاً من المساومات السياسية بين الفرقاء السياسيين في المدن المختلفة وفي المحافظات المتجاورة.

قد يبدو موضوع إنعاش السدود أو الخزانات المائية فكرة غير محبّدة في الوقت الراهن، لأسباب منها: لم تعد الظروف التي أنشئت فيها هذه السدود نفسها موجودة حالياً، إذ كان الغرض من إنشائها هو توفير قدرة على الخزن في أوقات الفيضان، وهذه الظروف لم تعد موجودة في الوقت الحاضر، يُزاد على ذلك: لم تعد الحكومة العراقية قادرةً مالياً على صيانة تلك السدود، وإنفاق الأموال على خزن المياه التي بات خزنها يشكّل مشكلة أيضاً؛ لأنّ تغيير المناخ يدفع نحو تبخر المسطحات المائية وبحيرات السدود، ممّا يجعل خزنها يشكّل هدراً اقتصادياً للموارد المائية التي يمكن استخدامها للاستهلاك الزراعي.

كما يمكن أن يساعد التحرك نحو خصخصة إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في معالجة نقص الإيرادات المتولدة محلياً، ممّا يحدّ من القدرة على تشغيل خدمات المياه والصرف الصحي الرئيسية، وإعادة هيكلة خدمات الصرف الصحي، والقدرة على التشغيل بكفاءة عالية

وتجاوز فرص الترتُّح أو المساومة السياسية في إدارة قطاع المياه خصوصاً في المناطق التي تشهد شحّة في إدارة المياه تُقابل باتهامات من قبل السكّان المحليين حول تردّي أوضاع الحصص المائية بفعل الفساد أو تلقي الرشاوى أو حتى عدم توافر الكفاءة والإمكانيات العامة في إدارة هذه المنشآت التي تُعنى بقضايا المياه.

المصادر:

- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، 2020.
- منظمة الأغذية والزراعة العالمية، 2020.
- The World Bank, 2020.
- Hydro nova, Innovation Water Prosperity, 2020.
- Iraq's Water Crisis: An Existential But Unheeded Threat, the Arab Gulf State in Washington, 2021. <https://agsiw.org/iraqs-water-crisis-an-existential-but-unheeded-threat/>
- Economic Monitor: the Slippery Road to Economic Recovery, WB, 2021.
- Frank Gunter, Iraq Political Economy, 2013.
- Interventions to Urgently Improve the Quantity and Quality of Drinking Water, World Bank, 2020.